الفصل الرابع

الديمقراطية في السياق المقارن والمعاصر
قضايا وتطبيقات

يتميز النظام البرلماني بخصائص عديدة، أهمها [١]:

❖ ثنائية السلطة التنفيذية: المقصود بها وجود شخصين على رأس هذه السلطة، الأول هو رئيس الدولة، والذي تنتقل إليه السلطة إما عن طريق الوراثة، كما في الدول الملكية، أو عن طريق الانتخاب كما في الأنظمة الجمهورية، أما الشخص الآخر فيتمثل في منصب رئيس الوزراء الذي غالبا ما يكون زعيما لحزب الأغلبية في البرلمان.

❖ الفصل المرن بين السلطات: يقوم على فصل نسبي يسمح بتداخل وظيفي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كما في أوجه التعاون أدناه.

❖ التعاون والرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على نحو ما يتمثل في الجمع بين عضوية البرلمان وعضوية الوزارة، وحق كل منهما في اقتراح القوانين، وحق النواب في توجيه الأسئلة إلى الوزراء واستجوابهم والتحقيق في أمور تقع في دائرة اختصاصهم.

مر النظام البرلماني بتطورات كثيرة ومدة طويلة قبل أن يستقر على الشكل الذي هو عليه اليوم، وكذلك الحال بالنسبة للدول التي اقتبست النظام البرلماني، فنرى تفاوتا واضحا في تطبيق هذا النموذج[٢]. وتُعد بريطانيا أقدم نموذج للنظام البرلماني وأشهره، الملك هو رأس الدولة ولكن سلطاته محدودة للغاية، بينما تتولى الحكومة (التي يقودها رئيس الوزراء) المسؤولية التنفيذية. وتُشكَّل الحكومة من الحزب أو التحالف الحاصل على الأغلبية في مجلس العموم، وتخضع لمراقبته ومساءلته.

نقاط القوة	نقاط الضعف
فعالية اتخاذ القرار نتيجة التوافق بين البرلمان والحكومة	تركيز السلطة بيد الأغلبية البرلمانية
إمكانية التغيير السريع للحكومة دون أزمات دستورية	عدم وضوح فصل السلطات
مرونة عالية في التعامل مع الأزمات	تكرار تغيير الحكومات في حال عدم الاستقرار السياسي

الجدول رقم (٤): نقاط القوة والضعف في النظام البرلماني

(١) سليمان الطماوي، السلطات الثالث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي، ط ٥، جامعة عين الشمس، مصر، ١٩٨٦، ص ٥٣٢.

(٢) مسعود نور الدين حسين، النظام الرئاسي والنظام البرلماني: دراسة مقارنة، مجلة ألفا للدراسات الإنسانية والعلمية، العدد (٣)، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، الأردن، ٢٠٢٢، ص١٩.

- ❖ أسباب أخلاقية مرتبطة بمعيار التزام المجتمع بالقيم والتقاليد.
- ❖ ضعف الرقابة المؤسسية والقانونية.
- ❖ غياب الشفافية والمساءلة.
- ❖ أسباب اقتصادية مثل تدني الرواتب وغلاء المعيشة.
- ❖ الإرث الاستعماري.
- ❖ ضعف ثقافة الديمقراطية والشعور بالانتماء الوطني.

أما آثار الفساد فممكن ذكر أهمها بالآتي[1]:

- ❖ تدهور جودة الخدمات العامة.
- ❖ زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء.
- ❖ ضعف الثقة في المؤسسات الحكومية.
- ❖ عزوف المستثمرين وضعف الاقتصاد بكافة جوانبه.

ب. الفقر: الفقر ظاهرة متجذرة في معظم الدول النامية، ويشكل تحديًا رئيسيًا أمام التنمية البشرية، ويعرف الفقر بعدم القدرة على تأمين الحاجات الأساسية كالغذاء، والصحة، والتعليم، والسكن ويتضمن ذلك في الأساس الحرمان ونقص العديد من الاختيارات والفرص المتاحة لتنمية الإنسان وكرامته وفرص مشاركته في المجتمع، ويمكن **تحديد أهم أسباب الفقر بالآتي**[2]:

- ❖ ضعف البنية الاقتصادية والتحتية.
- ❖ التوزيع غير العادل للثروات.
- ❖ ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستوى الإنتاجية.
- ❖ تدني مستوى التعليم وارتفاع نسب الأمية.

---

(١) حسين عليوي، الفساد المالي والإداري في العراق، ط١، مركز الرافدين للحوار، ٢٠١٠، النجف الأشرف، ٢٠٢٣، ص١١٥-١٢٢.

(٢) شريف محمد علي، مفهوم الفقر وأسبابه: دراسة تحليلية مع التركيز على الواقع المصري، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد (١٦)، العدد (٤)، ٢٠٢٤، ص ٧٨٤- ٧٨٦.

ديمقراطي تعددي يقوم على التداول السلمي للسلطة، واحترام الحريات العامة، وصياغة دستور جديد عبر حوار وطني شامل. ومن أبرز إنجازات هذه المرحلة دستور عام ٢٠١٤، الذي تبنى مطالب الثورة ونص على الفصل بين السلطات، واحترام حقوق الإنسان، وحرية التعبير، وضمان حرية الضمير والمعتقد، بالإضافة إلى استقلال القضاء. وجرى تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية نزيهة في أكثر من دورة، شهدت تناوبًا حقيقيًا على السلطة؛ ما عزز من شرعية المسار الديمقراطي. وفي ٢٣ أكتوبر ٢٠١٦، تم تنظيم أول انتخاب للمجلس الأعلى للقضاء بعد الثورة، وتم تفعيل عمل هيئة الحقيقة والكرامة للتقصي في حقائق ضحايا الاستبداد في ١٧ نوفمبر من العام نفسه(١).

غير أن هذه المسيرة لم تخلُ من تحديات بنيوية وسياسية أثرت على استقرار النظام الديمقراطي. فحالة الاستقطاب السياسي، والتعثر الاقتصادي، وتراجع الثقة في النخبة الحاكمة، إلى جانب تنامي النزعات الشعبوية، كلها عوامل أسهمت في تعقيد المشهد. وقد تصاعدت هذه الإشكالات بعد الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها الرئيس قيس سعيّد في يوليو ٢٠٢١، التي شملت تعليق عمل البرلمان وتولي السلطة التنفيذية، ما اعتبره كثيرون انحرافًا عن المسار الديمقراطي، ودفعًا باتجاه تركيز السلطات في يد واحدة. وفي هذا السياق، تم في عام ٢٠٢٢ إقرار تعديل دستوري جديد عزز صلاحيات رئيس الجمهورية بشكل كبير، متراجعًا عن مبادئ دستور ٢٠١٤، ولا سيما الفصل بين السلطات والرقابة المتبادلة، وهو ما عُدّ تحولًا نحو نظام رئاسي مركزي على حساب المكتسبات الديمقراطية التي أُنجزت بعد الثورة(٢).

بالرغم من التحديات التي واجهت التجربة الديمقراطية في تونس، فإنها تُعد من أبرز النماذج العربية القابلة للتحول الديمقراطي الحقيقي، خاصة في حال توفر الإرادة السياسية ونضج النخب والتنشئة الديمقراطية. ويتطلب هذا المسار ترسيخ مبادئ التحول ضمن قواعد دستورية عليا لا يجوز تعطيلها أو تجاوزها، لضمان خضوع جميع السلطات لخدمة أهداف الديمقراطية. وتُظهر التجربة التونسية مؤشرات على إمكانية إعادة تشكيل العلاقة بين القوى الاجتماعية والسياسية ومؤسسات الدولة، بما يظهر قدرًا من النضج السياسي. ومع ذلك، لا يزال هذا المسار هشًا، للأسباب السياسية سابقة الذكر، إضافة إلى

---

(١) عدة الجيلالي وجزار مصطفى، جدوى عملية التحول الديمقراطي في تونس في الفترة ما بعد ٢٠١١ إلى ٢٠٢٤، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد (٩)، العدد (٢)، كلية الحقوق، جامعة أحمد بن يحي الونشريسي، الجزائر، ٢٠٢٤، ص١٣.

(٢) محمود محمد جاد الكريم محمد وآخرون، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في تونس، مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، العدد (١)، معهد البحوث والدراسات الإفريقية دول حوض النيل، جامعة أسوان، مصر، ٢٠٢٤، ص ٤١٢.

المبحث الثالث
التحول الرقمي في الممارسة الديمقراطية (الديمقراطية الرقمية)

تمثل الديمقراطية الرقمية تطورًا نوعيًا في مفهوم الممارسة الديمقراطية من خلال دمج التكنولوجيا الرقمية في عمليات المشاركة السياسية وصنع القرار، فهي تتيح للمواطنين أدوات تفاعلية مثل التصويت الإلكتروني، والمشاورات الرقمية، والشفافية المفتوحة؛ مما يعزز من الشفافية والمساءلة، وقد أصبحت هذه الأداة ضرورية في العصر الحديث لمواكبة تحولات المجتمع الرقمي وتحقيق حوكمة أكثر شمولًا وفاعلية.

- **المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية الرقمية:**

تشير الديمقراطية الرقمية (Digital Democracy) إلى تكامل التكنولوجيا الرقمية مع العمليات الديمقراطية التقليدية بما يعزز من فعالية الحوكمة التشاركية ويوسّع من نطاق مشاركة المواطنين في الشأن العام، وتُعد الديمقراطية الرقمية نتاجًا مباشرًا للتطورات المتسارعة في تقنيات المعلومات والاتصال، إذ تُستخدم هذه الأدوات لتوسيع آفاق التفاعل بين الدولة والمواطنين عبر منصات إلكترونية مثل التصويت الإلكتروني، والمشاورات العامة الرقمية، وتطبيقات المشاركة المدنية، والمواقع الرسمية للبرلمانات والمجالس المحلية ، إذ تتيح الأدوات الرقمية تبسيط التفاعل بين المواطن والمسؤول، وتسهيل الرقابة الشعبية، وتعزيز المساءلة العامة[١].

إن أحد أبرز أوجه الديمقراطية الرقمية هو تأثيرها الكبير على تعزيز المشاركة المجتمعية، والمشاركة في النقاشات العامة، والاستفتاءات الإلكترونية، والحملات التوعوية، دون الحاجة إلى التواجد المادي، أو المرور بإجراءات بيروقراطية معقدة، إن الإمكانات الكامنة في الديمقراطية الرقمية تجعلها أداة محورية في بناء مجتمعات أكثر فاعلية، ولاسيما في البيئات الانتقالية التي تسعى لتجاوز الإرث السلطوي وبناء ديمقراطية تشاركية قائمة على المعرفة والتكنولوجيا[٢].

---

(١) أمل الطاير، استراتيجية تربوية مقترحة لتعزيز الديمقراطية الرقمية بجامعة بني سويف في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، مجلة كلية التربية، جامعة بني سويف، العدد ٢، أكتوبر ٢٠٢١، ص٨٥٢.

(٢) عبدالله بلغيث، التصويت الإلكتروني في سياق الديمقراطية الرقمية السيبرانية: قراءة في المفاهيم والتساؤلات المرتبطة بها، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد ١١، ٢٠٢١، ص١٥.